احتمالات تغيير موازين القوى الشرق أوسطية في التصعيد المقبل.. ضئيلة

أنس وهيب الكردي

دخلت المنطقة منعطفاً جديداً مع قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، منعطف سيكون مملوء باحتمالات التصعيد العسكري والضربات المتبادلة، بما يهدد بجر المنطقة إلى حرب دولية إقليمية تتسبب بمزيد من الدماء والآلام.
اختار ترامب الوفاء بوعده الانتخابي وتمزيق الاتفاق النووي الإيراني فاتحاً الباب على مصراعيه أمام المجهول في منطقة لم تشهد الاستقرار منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، والمعضلة التي يواجهها ترامب بعد إلغاء الاتفاق لا حل لها.
أواخر عام ٢٠١٢، سارت القيادة الإيرانية وإدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، في طريق الدبلوماسية السرية، فوافقت طهران على إطلاق العملية التي توجت بتوقيع «خطة العمل الشاملة المشتركة» في تموز من العام ٢٠١٥، تحت وطأة تدهور أوضاع الاقتصاد الإيراني بسبب العقوبات الدولية الشاملة التي فرضها مجلس الأمن الدولي بموجب القرار ١٩٢٩ لعام ٢٠١٠، إضافة إلى تعرض حلفائها في سورية ولبنان لضغوط عسكرية كثيفة.
بالنسبة لأوباما كان الوقت قد حان لنيل الجائزة الكبرى في المنطقة، إيران، بعد أن أينعت الثمرة وحان قطافها، لقد كانت إيران في أضعف أحوالها اقتصادياً وعلى صعيد النفوذ الإقليمي، في ذاك الصيف من العام ٢٠١٢، عندما تراجعت سيطرة الحكومة السورية إلى أقل من ٢٠ بالمئة من مساحة البلاد، وانتعشت تيارات وحركات الإسلام السياسي في طول الشرق الأوسط وعرضه متحالفةً مع خصوم طهران ومنافسيها الإقليميين: تركيا، قطر، والسعودية.
تجهز الأميركيون للصفقة مع إيران وفي ذهن أوباما إتمام توجه بلاده شرقاً واستكمال الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط، وإقامة توازن مصطنع ما بين العرب والإيرانيين والأتراك والأكراد، الشيعة والسنة، تتلاعب به الولايات المتحدة ويسمح لها بالبقاء القوة الدولية الأولى في الشرق الأوسط، وإن لم تعد قادرة على فرض هيمنتها كما في العقد الأخير من القرن العشرين.
في ظل المفاوضات الأميركية الإيرانية، تمكنت طهران وحلفاؤها من تعديل موازين القوى في المنطقة، بدأ ذلك من معركة القصير ولاحقاً حمص، جاءت الخطوة الثانية في العراق عندما تلاقت المصالح الإيرانية والأميركية في دعم تشكيل حكومة جديدة بقيادة حيدر العبادي، وتمكينها من هزيمة تنظيم داعش الذي هدد بغداد وأربيل عاصمة إقليم كردستان العراق.
تحت إشراف إيراني، بنى العراقيون «الحشد الشعبي»، وبذلك حولت إيران الخطر الذي مثله داعش إلى فرصة لتعزيز دورها في العراق وعبر الشرق الأوسط، لاحقاً، ونجح الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وحركة «أنصار الله» أي الحوثيين، المقربة من طهران، في نسج تحالف، قلب الطاولة على رأس حلفاء الرياض، في حركة دمرت السند التاريخي للنفوذ السعودي في اليمن وأضعفت أحد مداميك الأمن القومي السعودي في شبه الجزيرة العربية، وعندما هدد الحلف التركي السعودي بقلب الأوضاع في سورية ربيع العام ٢٠١٥، جاء الرد الإيراني بتعميق علاقاتها مع روسيا، لاحتواء الموقف، وبالفعل، أطلقت موسكو وطهران عملية عسكرية مزدوجة في سورية بناء على طلب دمشق.
هذه الوقائع دفعت رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري صيف العام ٢٠١٦، مدفوعاً من حلفائه في أوروبا والولايات المتحدة، إلى عقد صفقة مع «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» وافق بموجبها على وصول زعيم الأخير الجنرال ميشال عون إلى كرسي الرئاسة الأولى في البلاد كما تجرع سم قانون الانتخاب النسبي، الذي أطاحت الانتخابات التي جرت هذا الأسبوع وفقاً له، بالأغلبية التي كان قد حازها تياره في انتخابات العام ٢٠٠٩.
لقد تغير الموقف الإيراني بعد ست سنوات من موافقتها على إطلاق المفاوضات السرية مع إدارة أوباما، والتي استضافتها العاصمة العمانية مسقط، وساهمت «خطة العمل الشاملة المشتركة» في عودة مبيعات النفط الإيراني إلى مستوياتها التقليدية، إضافة إلى تدفق ملايين الدولارات على شاكلة استثمارات أو أموال مجمدة إلى الاقتصاد الإيراني ما هدأ من حدة المعاناة، وأصبح «الحشد الشعبي» ذو العلاقات الوطيدة مع الإيرانيين، قوة منظمة داخل السياسة العراقية له نفوذان سياسي وعسكري لا يضارعان، فضلاً عن تحالفاته مع الحكومة السورية وحزب الله اللبناني، وغيرهم، وسيتوضح الحجم الحقيقي للحشد كقوة سياسية في الأيام المقبلة عندما تجرى الانتخابات البرلمانية العراقية التي يتنافس للفوز بها ثلاثة أقطاب، العبادي زعيم «ائتلاف النصر»، نوري المالكي زعيم «ائتلاف دولة القانون»، وهادي العامري قائد «تحالف الفتح» الذي شكلته فصائل الحشد، ولجميع هؤلاء صلات مع طهران، ويعتبر المالكي والعامري مقربين بشكل خاص إلى الدوائر الإيرانية الحاكمة.
كما مثلت نتائج الانتخابات اللبنانية «صفعة» لحلفاء السعودية، وانتصاراً جديداً لحزب الله، الذي تعززت هيمنته على القرارين السياسي والأمني بجنوب لبنان في مواجهة إسرائيل، وارتقت مكانته الإقليمية على وقع محاربته المجموعات المسلحة إلى جانب الجيش السوري داخل الأراضي السورية.
في اليمن السعيد، تكشفت خلال الأشهر الماضية حقيقة جيوسياسية مهمة، وهي امتلاك حركة «أنصار الله» لبنية صاروخية متكاملة قادرة على توجيه ضربات موجعة إلى الداخل السعودي والعمق الإماراتي بالرغم من شن طيران التحالف العربي الذي تقوده الرياض، آلاف الهجمات الجوية على مواقع مفترضة للصواريخ اليمنية، ومساعي السعودية الدؤوبة بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا، لاستهداف تلك البنية بـ«عمليات كوماندوس خلف خطوط العدو».
عمّقت إيران دورها في القضية السورية عبر علاقتها المميزة مع الحكومة السورية، وكرسته عبر عملية أستانا، التي سمحت بجر تركيا بعيداً عن الولايات المتحدة والسعودية، ورفعت درجة التنسيق الإيراني الروسي بالرغم من وجود تباينات محدودة في الآراء، مما هو من طبائع الأمور، وأثمر التعاون الروسي الإيراني المتزايد مؤخراً عن دحر النفوذ السعودي في ريف دمشق، عبر ميليشيا «جيش الإسلام»، وجرى ذلك استعداداً لمرحلة يقرر فيها ترامب سحب بلاده من الاتفاق النووي.
تظهر الوقائع السابقة أن إيران قادرة على مقاومة الضغوط التي ستستهدفها في المرحلة المقبلة؛ ففي بلاد الرافدين، يعتمد استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق إلى حد بعيد على حسن النوايا الإيرانية التي يبدو أن ترامب قد استنفذ آخرها، قد يكون لبنان مقبلاً على صيف ساخن، يستهدف ترجيح الكفة الأميركية في الشرق الأوسط وإضعاف المواقع الإيرانية، إلا أن الحسابات الإسرائيلية باتت ترى أن أي حرب مع حزب الله في جنوب لبنان أو حتى في كل لبنان لن تفيد في شيء، لأن الثقل الإيراني وحتى ذاك الخاص بحزب الله موجودان في العمق السوري ما بين حماة وحمص وريف دمشق.
في سورية، ستصعّد الحكومة مدعومةً بطهران، حملتها لاستعادة الشرق السوري من تحت براثن قوات التحالف الدولي، وكذلك الحال بالنسبة لجنوب غرب البلاد.
لا يبقى من احتمالات التصعيد سوى شن إسرائيل مزيداً من الهجمات لتدمير ما تروج له على أنه بنية تحتية لوجود إيراني في سورية، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة تدعم هذا الخيار، ومع ذلك، لم تعد الولايات المتحدة أو إسرائيل قادرتين على إيذاء إيران في سورية، من دون أن تصطدما بالوجود الروسي القوي، ولم يبدِ الكرملين أي إشارة إلى عزمه التنازل عن علاقاته بطهران، بل إن واحدة مَن أهم أسباب العملية العسكرية الروسية في سورية هو منع واشنطن من تطويق الموقع الإيراني في الشرق الأوسط تمهيداً لإسقاط طهران في الفلك الأميركي، والأرجح أن تستغل موسكو، القرار الأميركي لتعزيز علاقاتها بالإيرانيين، الأمر الذي سيكون له انعكاسات كبيرة على الوجود الأميركي في شرق سورية واستمرار عملية جنيف.
بالرغم من أن المنطقة مقبلة على تصعيد ما بين الأميركيين وحلفائهم من جهة، والإيرانيين وحلفائهم، من جهة أخرى، فإن احتمالات تغيير الموازين الفعلية على الأرض، تبدو ضئيلة، لأن الشرق الأوسط دار دورة كاملة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨، وهذه هي بكل جلاء معضلة ترامب.

موسكو وبكين وبروكسل تؤكد التزامها بخطة العمل المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني

خامنئي: ترامب ارتكب خطأ كبيراً وعلى الأوروبيين تقديم «ضمانات عملية»

| وكالات

الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال توقيع إعلان الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران أول من أمس في البيت الأبيض (رويترز)

في وقت اعتبرت فيه إيران أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ارتكب خطأً كبيراً بقراره الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وطالبت الأوروبيين بـ«ضمانات عملية» لكي تواصل التزامها بالاتفاق، أعلنت كل من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي التزامهم بخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.
وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أول من أمس، انسحاب بلاده من اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، بشأن برنامجها النووي، التي تم توصل الوسطاء الدوليون الستة (روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا) إليها في عام ٢٠١٥، وإعادة بلاده فرض جميع العقوبات التي تم تعليق تنفيذها نتيجة للاتفاق الذي تم في عهد سلفه باراك أوباما.
وذكرت وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء، أن قائد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي أوضح خلال لقائه أمس طلاب وأساتذة جامعيين، أن كلام ترامب حول الاتفاق النووي مع إيران مملوء بالأكاذيب وينطوي على تهديد للشعب الإيراني.
وأشار الخامنئي إلى أنه رغم موافقة إيران على الاتفاق إلا أن العداء لها لم يتوقف، وستبقى صامدة ومقتدرة رغم كل التهديدات، مبيناً أن تهديدات ترامب لن تخيف الشعب الإيراني.
كما قال خامنئي خلال خطاب بثه التلفزيون الإيراني، وفق وكالة «أ ف ب» للأنباء: «يُقال بأنّنا سنواصل مع ثلاثة بلدان أوروبيّة. لستُ واثقاً بهذه البلدان الثلاثة أيضاً (...) إذا أردتم عقد اتفاق فلنحصل على ضمانات عمليّة وإلا فإن هؤلاء سيقومون جميعاً بما فعلته أميركا. إذا لم تتمكّنوا من أخذ ضمانات حتميّة فلن يكون بالمقدور مواصلة السير ضمن الاتفاق النووي».
من جهته، قال رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني، في كلمة في المجلس، وفق وكالة «سانا» للأنباء: إن «عدم الثقة بتعهدات أميركا وصلت إلى ذروتها عقب انسحابها من الاتفاق النووي وفي المقابل أثبت الشعب الإيراني أنه يتبع الحوار وتسوية القضايا عبر الطرق السياسية»، مشيراً إلى أن إيران أعطت الاتحاد الأوروبي مهلة أسابيع لإثبات مكانتها في حل القضايا الدولية.
وأضاف: إذا قامت أوروبا ودول مهمة كروسيا والصين بملء هذا الفراغ الدولي فمن الممكن مواصلة هذا الطريق وإلا فمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية في حالة جاهزية كاملة لاستئناف الأنشطة النووية وهي لن تكون ملزمة بالالتزامات السابقة في الاتفاق النووي.
وأشار إلى أن «الرئيس الأميركي يبتز بعض دول المنطقة القصيرة النظر للقيام بأعماله الشريرة».
بدوره أعلن وزير الخارجية محمد جواد ظريف في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»، رداً على إعلان ترامب، أنه سيقوم بناء على إيعاز من الرئيس محمد حسن روحاني بجهود دبلوماسية لدراسة إذا ما كان بقاء طهران في خطة العمل المشترك الشاملة سيضمن المنافع الكاملة لبلاده، لافتاً إلى أن نتيجة هذه الجهود ستحدد الرد الإيراني.
واعتبر المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الإسلامي للشؤون الدولية حسين أمير عبد اللهيان عبر حسابه الرسمي على موقع «تويتر»، أن «عهد الغطرسة الأميركية قد ولى وسنواصل دورنا الإقليمي البناء وتعزيز قدراتنا الدفاعية والصاروخية وسيكون لنا الاقتصاد الأكثر ازدهاراً عبر الاعتماد على قدراتنا المحلية والتعاطي مع العالم».
بدوره أكد القائد العام للجيش الإيراني اللواء عبد الرحيم موسوي في كلمة له، وفق «سانا»، أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي أثبت أن طبيعة النظام الأميركي قائمة على الهيمنة والتسلط.
من جهته أكد قائد حرس الثورة الإسلامية اللواء محمد علي جعفري في كلمة له بحسب «سانا»، أن انسحاب أميركا من الاتفاق النووي برهن على أن تخصيب اليورانيوم كان مجرد ذريعة داعياً إلى رفع مستوى قدرات إيران العسكرية والدفاعية.
دولياً أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن بلاده ستظل ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، حتى لو انسحبت منها الولايات المتحدة.
وقال لافروف رداً على سؤال عما إذا كانت موسكو ستظل على التزامها بالاتفاق النووي الإيراني رغم انسحاب واشنطن منه؟: «نعم»، وفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني.
من جانبها، أعربت الصين عن أسفها لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية، قنغ شوانغ، في إفادة صحفية نقلتها وكالة «شينخوا» الصينية: إن «بكين ستحمي الاتفاق وتدعو كل الأطراف المعنية إلى التحلي بالمسؤولية تجاهه».
بدوره أكد الاتحاد الأوروبي التزامه بالاتفاق، ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن الاتحاد قوله في بيان صادر عن حكومات الدول الأعضاء فيه: إنه «طالما واصلت إيران تنفيذ التزاماتها النووية فإن الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزماً بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاق النووي».
وشدد البيان على أن «رفع العقوبات المتعلقة بالشؤون النووية جزء ضروري من الاتفاق.. ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بضمان استمرار هذا الرفع».
إلى ذلك، قال مستشار النمسا سيباستيان كورتس في تصريح نقلته التلفزة النمساوية أمس، وفق «سانا»: إن «الاتفاق كان إيجابياً»، مشيراً إلى أن «عزل دولة مثل إيران يمكن أن تصحبه عواقب خطيرة للغاية وتؤدي إلى مزيد من التطرف وتضييق الأفق».
من جانبه، اعتبر وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير أمس أنه من «غير المقبول» أن تضع الولايات المتحدة نفسها في مكانة «شرطي اقتصادي للعالم»، وتابع لومير لإذاعة «فرانس كولتور»، بحسب «أ ف ب»، أن انسحاب الولايات المتحدة «خطأ» في مجال الأمن الدولي وأيضاً من وجهة نظر اقتصادية إذ ستترتب عليه «تبعات» على شركات فرنسية على غرار «توتال» و«سانوفي» و«رينو» و«بيجو».
وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين بشدة قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق حول برنامج إيران النووي، ونقلت وكالة «سانا» عن مصدر رسمي في الوزارة قوله، بعد إعلان ترامب مباشرة: «تدين الجمهورية العربية السورية بشدة قرار الرئيس الأميركي بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، الأمر الذي يثبت مجدداً تنكر الولايات المتحدة وعدم التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية».

في ظل أزمة مالية تعيشها ميليشيات الجنوب

محافظ درعا: نتوقع بيع الفلاحين القمح للدولة وليس للمسلحين

| سامر ضاحي

توقع محافظ درعا محمد خالد الهنوس، ألا يلتزم الفلاحون بتوجيهات التنظيمات الإرهابية بعدم بيع محصولهم الزراعي إلى الدولة السورية، في وقت تعيش فيه تلك التنظيمات ضائقة مالية تسعى لسدها بمزيد من الحواجز في المناطق القريبة من سيطرة الجيش العربي السوري.
ويوم السبت الماضي منع ما يسمى «مجلس القضاء الأعلى في حوران» المعارض في درعا إخراج مادة القمح إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية، وطلب في بيان له، من الحواجز (التابعة للميليشيات) المحاذية لمناطق سيطرة الجيش العربي السوري منع خروج السيارات المحملة بالقمح من المنطقة، مهدداً بمصادرة السيارة وحمولتها وتسليمها إلى ما يسمى «المحكمة المركزية» في حوران.
وفي تصريح لـ«الوطن» أمس قال الهنوس: إن تجربتنا مع المسلحين ليست جيدة وخاصة في موضوع القمح، رغم أن الدولة اشترت الموسم الماضي محصول القمح من مزارعي المناطق الساخنة وبلغت كميته ٧ آلاف طن.
وعزا المحافظ بيع الفلاحين القمح للدولة الموسم الماضي لثقتهم بالدولة ومصداقيتها عندهم إضافة إلى قيام الحكومة السورية برفع سعر القمح وتسليم قيمة المحصول للفلاح بعد أقل من ٤٨ ساعة إضافة إلى تحملها تكاليف النقل وهي ٥ آلاف ليرة سورية عن كل طن واحد من القمح.
واعتبر الهنوس، أن بيان «مجلس القضاء» قد يكون رداً على ما حصل الموسم الماضي، مع اقتراب موسم الحصاد لهذا العام، وأضاف: لكنني أتوقع ألا يلتزم الأهالي إلا إذا مارس المسلحون ضغوطاً شديدة على الفلاحين بينها دفع أسعار أعلى من أسعار الدولة بكثير أو قاموا بالتضييق أكثر على الفلاحين، وأوضح أن سعر القمح العام الماضي تجاوز في بعض الأحيان ٢٠٠ ليرة سورية.
وأكد الهنوس سعي المحافظة هذا العام لتسريع الإجراءات الكاملة لاستقبال محصول القمح، مشيراً إلى أن الدولة لا تدقق مع الفلاح القادم من المناطق الساخنة كما أن الحواجز المنتشرة في المحافظة تقوم بتقديم تسهيلات مطلقة لمرورهم.
وكشف المحافظ أن الدولة سبق أن سلمت الفلاحين الذين باعوها محصولهم الموسم الماضي بذاراً للموسم الحالي لتشجيع الزراعة في المناطق الساخنة وتشجيع الآخرين على بيع محصولهم للدولة.
تجدر الإشارة إلى أن منظمة «فاب» الأميركية، أعلنت منتصف آذار الماضي، أنها ستتوقف عن دعم مادة الطحين مع نهاية عام ٢٠١٨ الحالي في مناطق سيطرة الإرهابيين، بعدما أمر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بتجميد ٢٠٠ مليون دولار كانت مخصصة لسورية بحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، وهو ما أدى إلى رفع سعر ربطة الخبز من ١٠٠ إلى ١٢٥ ليرة سورية، منتصف الشهر الماضي، بقرار مما يسمى «الإدارة المحلية» التابعة للميليشيات.
ورأى مراقبون أن التنظيمات الإرهابية في جنوب البلاد تعيش أزمة تمويل في ظل الإجراءات الأميركية مستندين إلى الأنباء عن نية ما تسمى محكمة «دار العدل في حوران» نشر حواجز لها في المناطق الخاضعة للإرهابيين، لفرض «أتاوات» على السيارات المتوجهة إلى مناطق سيطرة الجيش العربي السوري.
وبحسب المعلومات المتوافرة، فإن «المحكمة» فرضت نشر حاجزين في بلدتي صيدا والطيبة بريف درعا الشرقي، لأنهما ممران إجباريان شرقي درعا، ما أثار استهجاناً من أهالي المنطقتين، كما تنوي وضع حواجز في صما، خربا، حبيب، أم ولد، داعل، بعدما فرضت حواجز تخضع لها مبالغ مالية بإيصالات رسمية مختومة منها خلال الفترة الماضية، لأن الحواجز هي المصدر الوحيد الذي يؤمن الدخل لـ«المحكمة» التي ترى أن الحواجز مع مناطق سيطرة الجيش العربي السوري تؤمن «الكتلة المالية للقضاء وتسمح بالتحكم بالمسألة الأمنية».

ستزيد التوتر مع تركيا

أنباء عن قاعدة أميركية جديدة في منبج

| الوطن - وكالات

قوات عسكرية أميركية في قاعدة جديدة في منبج (رويترز)

بخلاف تأكيدات الرئيس دونالد ترامب المتكررة برغبته في سحب قوات بلاده من سورية، باشرت قوات الاحتلال الأميركي بإنشاء قاعدة عسكرية جديدة في مدينة منبج بريف شمالي حلب، في خطوة من المتوقع أن تزيد التوتر بين واشنطن وأنقرة.
وذكرت تقارير عديدة أن واشنطن أقامت ٧ قواعد لها على الأراضي السورية، إلا أن هذه القواعد لا ترق إلى وصف قاعدة عسكرية متكاملة، أبرزها في منطقة التنف على الحدود السورية العراقية، على حين أكدت التقارير أن إحدى القواعد الأميركية السبع توجد في معمل شركة لافارج للإسمنت في شمال منبج، وقد دخلت إليها قوات فرنسية مؤخراً.
ونقلت وكالة «رويترز» عن المتحدث باسم «مجلس منبج العسكري» التابع لـ«قوات سورية الديمقراطية- قسد» ذات الأغلبية الكردية شرفان درويش تأكيده أن القوات الأميركية أقامت قاعدة عسكرية جديدة في مدينة منبج شمال سورية عند الحدود مع تركيا.
ووفقاً لدرويش، فإن قوات فرنسية نُشرت أيضاً في القاعدة التي أقامها التحالف الدولي بقيادة واشنطن بغية مراقبة وحماية الحدود، على حد قوله.
وذكر درويش أن القاعدة أنشئت فور شن تركيا وحلفائها حملة عسكرية ضد الوحدات الكردية في منطقة عفرين السورية الحدودية في كانون الثاني الماضي، وفي ظل تهديدات أنقرة المتكررة بإدخال قواتها إلى منبج، موضحاً أن القوات الأميركية والفرنسية المرتبطة بالقاعدة تقوم بتسيير دوريات عند خط التماس بين «قوات سورية الديمقراطية- قسد» والميليشيات المسلحة المدعومة من تركيا، لمنع وقوع حوادث بين الطرفين.
ونشرت «رويترز» صوراً تظهر القاعدة الجديدة، بينما امتنع «التحالف الدولي» عن التعليق على الموضوع، حتى إعداد هذا الخبر عصر أمس.
ولم توضح الوكالة فيما إذا كانت القاعدة التي تحدث عنها درويش هي ذاتها المقامة في معمل إسمنت لافارج أو غيرها.
وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» يبقى دعم واشنطن وحلفائها ضمن «التحالف الدولي» للمسلحين الأكراد، حليفهم الأساسي بزعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي أبرز نقطة خلافية في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث تعتبر أنقرة «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لـ«قسد» تنظيماً إرهابياً.
وكانت تركيا هددت أكثر من مرة بشن عملية عسكرية جديدة في منبج، بالرغم من وجود قوات «التحالف» هناك.
ويوم الأحد الماضي أعلن مسلحون من أبناء منبج، تشكيل «مكتب منبج العسكري»، في جرابلس شمال حلب، وذلك بحضور عدد من الميليشيات، وبتنسيق كامل مع الاحتلال التركي، في مسعى لطرد الوحدات الكردية من المدينة، وتزامن الإعلان مع تصريح للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في اليوم ذاته جدد فيه التأكيد على تخطيط بلاده لشن عمليات عدوانية على منبج شبيهة بعمليتي عفرين و«درع الفرات».
وقال رئيس «مكتب منبج العسكري»، النقيب الفار عدنان حاج محمد: إن «الغرض من التشكيل هو ترتيب الفصائل العسكرية لصفوفها لتكون على أهبة الاستعداد لدخول منبج، والحفاظ على الأمن فيها».

الوطن
سوريّة يوميّة سياسيّة مستقلّة
عين على الوطن...
www.alwatan.sy
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
رئيس تحرير الوطن أون لاين: رامي منصور
المدير الفني: لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ -٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ -٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ - ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ -٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠